مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

تحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر: بعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها في إطار نظام (ل. م. د) وضمان الجودة.

L'amélioration de la qualité universitaire en Algérie : quelques stratégies à observer dans le contexte du système LMD et l'assurance qualité.

أ.د. نبيل بوزيد، جامعة أم البواقي/ أ. وردة تغليت، جامعة سطيف -2-، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2016/12/11)،تاريخ القبول:(2017/04/29)

ملخص :

تناول هذا المقال تحليل التراث الأدبي المتعلق بنظام ضمان الجودة ونظام (ل، م،د) على مستوى الجامعة الجزائرية والذي يسعى الى تحسين نوعية التكوين الجامعي. حيث كان الهدف الرئيسي من هذا التحليل يتمثل في الوقوف على أهم النتائج التي توصلت إليها الكثير من الدراسات والأبحاث فيما يتعلق بتحسين نوعية التكوين الجامعي . كما تهدف هذه الدراسة التحليلية الى الخروج بمجموعة من الاستراتيجيات الضرورية التي يجب اعتمادها والعمل بها من طرف مؤسسات التعليم العالي في الجزائر من اجل تحسين نوعية التكوين وضمان جودته. هذه الاستراتيجيات يجب ان تتم مراعاتها من طرف مؤسسات التعليم العالي على مستوى مجموعة من العوامل او العناصر المتعلقة بعملية التكوين وهي: برامج التكوين (المحتوى)، تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي، الأساتذة الموظفون، مصالح المساعدة الإعلامية للطلبة حول عالم الشغل، طرق تقييم التكوين المستعملة، التكوين المتواصل.

الكلمات المفتاحية: التكوين الجامعي،الجزائر، الاستراتيجيات، نظام (ل. م. د)، ضمان الجودة.

le résumé:

Nous avons procédé dans le présent article à l'analyse de la littérature sur le système d'assurance qualité (A.Q) et le système LMD, à l'échelle internationale et au niveau de l'université Algérienne, littérature destinée à l'amélioration de la qualité de la formation universitaire. L'objectif essentiel de cette analyse est de dégager les principaux résultats auxquels sont parvenus la plupart des études et recherches sur l'amélioration de la qualité de la formation universitaire et l'insertion professionnelle des diplômés dans le monde du travail. Cette analyse s'est aussi fixé pour objectif de sortir avec un ensemble de stratégies nécessaires à adopter par les institutions de l'enseignement supérieur en Algérie en vue d'améliorer et assurer la qualité de la formation (A.Q). Ces stratégies devraient être observées au niveau d'un ensemble de facteurs (ou dimensions) en rapport avec le processus de formation, à savoir, les programmes de formation (contenus), l'organisation et la structure de la formation, les enseignants, les services d'aide et d'information des étudiants sur le monde du travail, le système d'évaluation des enseignements, et la formation continue. Ces stratégies constituent, à notre avis, des indicateurs pour l'assurance qualité et peuvent contribuer énormément à la réalisation des objectifs du système LMD

Mots clés: L'amélioration de la qualité universitaire en Algérie, stratégies , système LMD , l'assurance qualité.

مقدمة:

يشهد العالم حاليا تطورات عميقة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فالمعرفة تتطور بسرعة فائقة، وحسب بعض التقديرات فإن تطور مجموع المعارف العالمية كان يتضاعف مرتين كل خمس سنوات وهذا منذ 1960 إلى سنة 2000. أما اليوم وإلى غاية 2020 فمجموع المعارف العالمية سوف يتضاعف مرتين كل 73 يوم (Jhon.v. Byrne.1999)

إن التطور السريع العلمي والتكنولوجي أحدث تغييرات كبيرة ومتعددة في المجتمع الدولي وكان له التأثير الكبير على التعليم العالي من خلال ظهور " مجتمع المعرفة " و " اقتصاد المعرفة ". الشيء الذي جعل الطلب على التعليم العالي يميل إلى التميز والجودة في مخرجاته (الطلبة) من خلال توفير الخريج الجامعي الذي يمتلك مهارات علمية وبحثية عالية المستوى التي تجعله قادرا على المنافسة العالمية وفهم التطورات والتغيرات المستمرة والتكيف معها. بالإضافة إلى الاستفادة إلى أقصى حد من التقنيات الحديثة وكيفية تطويرها وانتاجها من أجل التكيف مع متطلبات سوق العمل التي أصبحت غير مستقرة من خلال اختفاء مناصب عمل وظهور أخرى بإستمرار نتيجة هذه التغيرات العالمية. ومن ثم زادت أهمية الشعار " للتكنولوجيات الجديدة، كفاءات جديدة"(CNRSE, 2001).إن تأثير هذه التحولات على التعليم العالي، أدى إلى ظهور مجموعة من المشاكل والتحديات والتوجهات التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

التحجيم من خلال تزايد الطلب على التعليم العالي ; تنوع التعليم ; تضاعف بطالة خريجي التعليم العالي ;صعوبات تمويل التعليم العالي ; تدويل التعليم العالي ; الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية.

إن هذا الأخير (الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية) يشكل إحدى أبرز التحديات التي يواجهها قطاع التعليم العالي، إذ أصبحت "نوعية التكوين وضمان جودته "طلب ملح من طرف كل المعنيين بنتائج التكوين الجامعي من أجل الاستجابة للحاجات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من جهة وكذلك للمعايير الدولية لنوعية التكوين في التعليم العالي من جهة أخرى.

وفي هذا الإطار، ومن أجل مواكبة التطور السريع العلمي والتكنولوجي والتكيف مع المتطلبات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية المحلية والدولية، ومع المعايير الدولية لنوعية التكوين,عرفت مؤسسات التعليم العالي عالميا مجموعة من الإصلاحات، أهمها الإصلاح الأخير وهو" مشروع بولونيا"(Processus de Bologne) الذي تبنته الجامعة الجزائرية من خلال تسميته الفرنسية (LMD)(licence/master/doctorat). وقد كان الهدف الأساسي من تبني نظام (ل. م. د) من طرف الجزائر، والكثير من الدول الأوروبية والعربية هو تكوين ذات جودة ونوعية (تحسين نوعية التكوين) وربط أكثر للجامعة بالمحيط يؤهل خريجيها للاندماج في سوق العمل وعالم الشغل بصفة عامة. نريد عند هذا

الحد أن نوضح أنه بعد قراءتنا وتفحصنا لمجموعة من المراجع والأبحاث والدراسات المتعلقة بتحسين نوعية التكوين في التعليم العالي، اتضح لنا أن هناك مجموعة من الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها وتطبيقها –من طرف مؤسسات التعليم العالي-على مستوى مجموعة من عناصر العملية التكوينية حيث تشكل هذه الاستراتيجيات مؤشرات لضمان جودة التكوين الجامعي في إطار تحقيق أهداف نظام (ل م د) وتحسين نوعية التكوين.إن أهم عناصر العملية التكوينية المعنية بهذه الاستراتيجيات (مؤشرات النوعية) هي: برامج التكوين(المحتوى); تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي ;
هيئة التدريس (الأساتذة) ; مصالح إعلام ومساعدة الطلبة (مصالح ومراصد الحياة الطلابية) ; الطرق المستعملة لتقييم التكوين الجامعي ; التكوين المتواصل.
تضمنت هذه الدراسة التحليلية للتراث النظري حول أهم الاستراتيجيات التي تساهم –ليس فقط في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل(employabilité)كأحد أكبر أهداف نظام (ل م د) وأكبر مؤشرات ضمان الجودة في التعليم العالي-ولكن كذلك في تحسين نوعية التكوين الجامعي بصفة عامة. ومن خلال هذا المنطلق يتضح أن أهم عناصر الدراسة الحالية تكمن في المواضيع التالية:

- التعليم العالي وضمان الجودة.
- إصلاح (ل. م. د) في الجزائر بغية تحسين نوعية التكوين.
- الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها كمؤشرات لضمان الجودة وتحسين نوعية التكوين في إطار نظام (ل م د).

I-التعليم العالي وضمان الجودة :

1-التعليم العالي وضمان الجودة على المستوى الدولي: إن كل الأبحاث الحالية على المستوى العالمي تؤكد أن التطور الاقتصادي والاجتماعي لبلد ما مرتبط بقوة تطور منظومته التربوية وخاصة بتعليمه العالي.إن سرعة التطور العلمي والتكنولوجي وتطور المهن والمعارف جعلت الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية، في كل بلدان العالم، تتطلب أكثر فأكثر مؤهلات عالية. هذه الوضعية جعلت مؤسسات التعليم العالي (على مستوى كل بلدان العالم) تواجه طلبا ملحا على "النوعية"و"النجاعة"وما يثبت ذلك على مستوى خريجيها وهذا مقابل التمويل. ومن هنا تضاعفت أهمية "تقييم التعليم العالي". هكذا أصبحت "نوعية" التعليم العالي وضمان جودته تشكل طلبا ملحا من طرف مختلف "الأطراف المعنية"بنتائج التكوين الجامعي مثل مسؤولي القطاع، السلطات العمومية، الطلبة وأولياءهم، القطاع الاقتصادي والمجتمع بأكمله. فالأبحاث الحالية تؤكد في هذا الإطار أن حاجات الاقتصاد لخريجي التعليم العالي تزداد وتتضاعف باستمرار الشيء الذي أدى إلى ظهور ما يسمى اليوم ب"اقتصاد

المعرفة"والذي يتطلب أكثر فأكثر مؤهلات عالية. فالطلب على التعليم العالي أصبح يتزايد باستمرار وأدى ذلك إلى ظهور ما يسمى ب"مجتمع المعرفة"والى تحدي آخر أمام مؤسسات التعليم العالي والمتمثل فيما يعرف ب"التحجيم"(la massification de l'enseignement supérieur:E.S) .إن واقع "اقتصاد المعرفة"و"مجتمع المعرفة"جعل مؤسسات التعليم العالي أمام ضرورة تحسين التكوين باستمرار مما يتطلب وضع نظام يضمن هذه الجودة (ضمان جودة التعليم العالي). لقد أصبحت الجودة هدفا رئيسيا من أهداف التعليم العالي، حيث أن إرضاء المجتمع وتوقعاته يتوقف في نهاية المطاف على جودة مستوى العاملين فيه وبرامجه وأساتذته وطلبته وكذلك على هياكله الأساسية وبيئته الأكاديمية. (فاروق شوقي البوهي– 2014). فالاقتصاديات الحديثة بحاجة إلى خريجين قادرين على استيفاء معارفهم باستمرار وتعلم مهارات جديدة يتحلون بصفات جديدة تجعلهم منشئي وظائف وليس مجرد باحثين عنها في سوق عمل متغير باستمرار لا يعترف إلا بالخريج الذي يتوفر على المعارف والمهارات والخبرات التي تضمن تحقيق المعايير العالمية المرتبطة بالإنتاجية والجودة والتميز في العمل.ومن اجل مواكبة هذه التحديات بادرت مؤسسات التعليم العالي على مستوى عالمي في تطوير إصلاحات تمكنها في إطار نظام ضمان الجودة من الاستجابة إلى المتطلبات الجديدة الاقتصادية والاجتماعية السالفة الذكر .ولعل أهم هذه الإصلاحات هو الإصلاح العالمي الذي سمي ب"مشروع بولونيا"(processus de Bologne) والذي تبنته في بداية الأمر مجموعة من الدول الأوروبية في إطار بناء ما يسمى ب"الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (Espace Européen de l'E.S) .لقد كان من ابرز أهداف هذا الإصلاح –الذي تبنته الكثير من الدول الأوروبية والعربية ومنها الجزائر -تعزيز إدارة وتسيير النوعية والجودة(ضمان الجودة)من خلال تبني مرجعية وخطط توجيهية متعلقة بإدارة الجودة على مستوى الفضاء الأوروبي للتعليم العالي. وكذلك من خلال تطوير وإقامة سجل او لائحة أوروبية تشمل مختلف "وكالات التقييم"(Agences d'évaluation) النشيطة على مستوى الفضاء الأوروبي للتعليم العالي (Quality Assurance Register For Higher Education EQAR: Européen)

وهناك شبكتين تحتوي على أهم الوكالات المعنية بتقييم التعليم العالي في إطار ضمان الجودة وهي:

-الشبكة الأوروبية لضمان الجودة في التعليم العالي(ENQA)

-الشبكة الدولية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي (INQAAHE).

1.1- مفهوم الجودة: يؤكد معجم اليونسكو -المركز الأوروبي للتعليم العالي(UNESCO-CEPES) إن الجودة دائما نسبية، تحدد فقط في زمن خاص ومكان خاص، وبالتالي لا يوجد ولا يمكن ان يوجد "تعريف مطلق"للجودة.(CIAQES,2012)

*ان مصطلح "الجودة "هو مصطلح متعدد الأبعاد، معقد (complexe) وتطوري(évolutif) فالجودة تعرف حسب الوضع او الحالة: مطابقة للأهداف(adéquation aux objectifs/ fitness for purpose) أو مطابقة الأهداف (adéquation des objectifs/ fitness of purpose) اوتحسين مستمر (amelioration continue) الخ. لقد ظهر خلال السنوات الأخيرة اهتمام كبير بتطور مصطلح الجودة في التعليم العالي وتم اقتراح الكثير من التعريفات. لكن يبدو ان التعريف المتفق عليه أكثر هو"المطابقة للأهداف"(David Woodhouse, 1999) .

هذا يعني ان "جودة ونوعية التعليم العالي "في مؤسسة معينة تظهر من خلال المطابقة للأهداف المسطرة سابقا من طرف هذه المؤسسة.

*تعرف كذلك الجودة في التعليم على انها: "مجموعة المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر العملية التعليمية التكوينية، سواء منها ما تعلق بالمدخلات أو العمليات أو المخرجات والتي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتحقيق تلك المعايير من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر المادية والبشرية (جامعة سكيكدة: فعاليات الملتقى الدولي الثاني ،2012،ص ص 156-157).

- الجودة ويرى **(**Bogue,1998, in CSEQ, 2012**)** إن هناك ثلاث مفاهيم للجودة تتمثل في**:**
شكل من أشكال التميز.
- الجودة في المهنة، حيث أن الجودة ترتكز على تحقيق الأهداف المسطرة.
- القيمة المضافة، بمعنى أن الجودة تعرف بالنتائج المتوصل إليها.

2.1 مفهوم ضمان الجودة: ماذا تعني عبارة"ضمان الجودة " (Assurance qualité)

*ان عبارة "ضمان الجودة "تشير إلى مختلف الاستراتيجيات والاتجاهات والأنشطة والإجراءات الضرورية من اجل ضمان إبقاء وتحسين الجودة. (نفس المرجع أعلاه).

* لقد عرف«Tait» ضمان الجودة في التعليم على أنه: " القوة المرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا الأمر يستدعي أن تندمج آلياتها في جميع نشاطات المؤسسة التعليمية. وأن هدف ضمان الجودة هو دائما تفادي وقوع الأخطاء ومنع الفشل".(في: يوسف جحيم الطائي، محمد فوزي العبادي، هاشم فوزي العبادي، 2008، ص309).

*كما تم تعريف مصطلح ضمان الجودة في التعليم العالي على انه:" مصطلح عام يعبر عن العملية الدائمة والمستمرة التي تستهدف تأكيد، مراقبة، ضمان، محافظة وتحسين جودة نظام أو برامج أو

مؤسسات التعليم العالي، ويعد ضمان الجودة آلية ترتكز على مسؤولية التحسين كمحور رئيسي" (Martin et Stella, UNESCO, 2007, p38)

3.1-مفهوم نظام ضمان الجودة: يقصد بنظام ضمان الجودة في التعليم العالي جودة كل العناصر المكونة للعملية التعليمية والتكوينية بما فيها: الطالب الجامعي، أعضاء هيئة التدريس، برامج التكوين، طرائق التدريس وتقنيات التعلم، الهياكل المختلفة مثل قاعات التدريس، المخابر، مراكز الحاسوب، المكتبة، الإدارة وما تعتمد عليه من لوائح وتشريعات، وما تتبناه من سياسات وفلسفات إدارية ...وأخيرا جودة التقويم الذي يلبي احتياجات سوق العمل. (خلية الجامعة لضمان الجودة في التعليم العالي، جامعة بسكرة,2008).

*يعرف كذلك نظام ضمان الجودة على انه:"وسيلة مستعملة من طرف مؤسسة التعليم العالي من اجل ان تصبح قادرة على ان تؤكد لنفسها ولغيرها من المعنيين ان كل الظروف الضرورية لتمكين الطلبة من بلوغ المستويات والمقاييس المحددة من طرفها قد تم فعلا وضعها حيز التنفيذ

(Donald EKONGin: BOUZID et BERROUCHE,CIAQES,2012,p3).

2-التعليم العالي وضمان الجودة على مستوى الجامعة الجزائرية:

1.2-ضرورة وضع نظام ضمان الجودة: لقد سبق وان أشرنا في مقدمة هذا المقال إن سرعة التطور العلمي والتكنولوجي وسرعة تطور المهن والمعارف جعل الحاجات الاقتصادية والاجتماعية الحالية (Les) besoins socio-économiques actuels في كل بلدان العالم تتطلب باستمرار مؤهلات وكفاءات عالية. الشيء الذي أصبح يشكل تحديات كبيرة للتعليم العالي المطالب بالتميز والجودة على مستوى مخرجاته (خريجي الجامعة). هذه الوضعية العالمية أدت إلى ظهور –كما تمت الإشارة إليه أعلاه-مجموعة من المشاكل والتحديات والتوجهات على مستوى التعليم العالي في كل أنحاء العالم بما فيها الجزائر: التحجيم من خلال تزايد الطلب على التعليم العالي –تنوع عروض وبرامج التكوين-صعوبات التمويل-تضاعف بطالة خريجي التعليم العالي-تدويل التعليم العالي وأخيرا الضرورة الملحة لضمان الجودة والنوعية.

إن تحليلنا لوضعية التعليم العالي في الجزائر مكنتنا من الاستنتاج إن كل هذه المشاكل والتحديات والتوجهات الدولية للتعليم العالي موجودة بطريقة جد ملموسة على مستوى التعليم العالي في الجزائر. لقد أصبحت "جودة التعليم العالي"في الجزائر طلب ملح من طرف كل المعنيين بنتائج التكوين الجامعي والعالي بصفة عامة: مسؤولي القطاع، السلطات العمومية، الطلبة وأولياؤهم، القطاع الاقتصادي والمجتمع ككل.في هذا الإطار أصبح التعليم العالي في الجزائر مطالب اليوم من طرف الجميع بالاستجابة الى ضرورة ترقية الجودة والنوعية والنجاعة من اجل التمكن من الاستجابة إلى الحاجات

الاقتصادية الجديدة للبلاد (الإطار المحلي) من جهة ,وكذلك الاستجابة للمعايير الدولية لجودة ونوعية التعليم العالي (الإطار الدولي) من جهة أخرى.

من أجل ذلك، يجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الشروع العاجل في مختلف أنواع التقييم التي تمكنها من اكتشاف كل نقاط الضعف لديها وكل مؤهلاتها وكذلك كل الفرص التي يجب استغلالها وكذلك اكتشاف الخطر الذي يمكن أن يهدد مستقبلها. وهكذا يتضح أن بناء ووضع نظام ضمان الجودة على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي بالجزائر أصبح (كما يؤكده كل مسؤولي القطاع) ضرورة ملحة وأداة حتمية لتسيير ومسايرة التغير.

2.2-عملية وضع نظام ضمان الجودة في التعليم العالي: ماذا تم إنجازه الى حد الان؟

(BOUZID et BERROUCHE ,CIAQES 2012,pp.47-53)

يمكن تلخيص كل ما تم إنجازه من اجل وضع وتفعيل نظام ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي في الجزائر بغية ضمان وتحسين نوعية التكوين فيما يلي:

***الملتقى الدولي الذي نظمته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي يوم 1-2 جوان 2008 والمعنون:**"ضمان الجودة في التعليم العالي بين المتطلبات والواقع ".لقد شارك في هذا الملتقى كل رؤساء مؤسسات التعليم العالي ومجموعة من الأساتذة الباحثين في مجال التعليم العالي. كما شارك في هذا الملتقى خبراء وباحثين من منظمة اليونسكو(UNESCO)، والبنك الدولي

(Banque mondiale) ومنظمة التعاون والتطور الاقتصادي(OCDE). ثم تبعا لأشغال هذا الملتقى تم تنظيم ثلاث ورشات كبيرة اهتمت بالمواضيع الآتية:

-ضمان الجودة على مستوى برامج التكوين (الورشة الأولى).

-ضمان الجودة على المستوى المؤسساتي (الورشة الثانية).

-ظروف وضع وتطوير ضمان الجودة في الجزائر في ضوء الخبرات الدولية في هذا المجال (الورشة الثالثة).

***تحديد أهم نتائج أشغال الملتقى والورشات:** يمكن تلخيص هذه النتائج فيما يلي:

-ضرورة مراعاة مبدأ "الخصوصية "(contextualisation) خلال عملية وضع نظام ضمان الجودة على مستوى التعليم العالي في الجزائر.

-يجب على كل جامعة تحديد المعالم والنقاط المرجعية لديها(son benchmarking) ومؤشرات الجودة المعتمدة من طرفها.

-ضرورة تطوير نموذج جودة خاص يتم تكييفه في ضوء النماذج الدولية الموجودة وهدفه تحسين النوعية والشفافية.

-التقييم الذاتي (l'auto –évaluation) والتقييم الداخلي (l'évaluation interne)تصبح إجراءات عادية تشمل تحليل نسب النجاح ونسب تحقيق البرامج.

-إنشاء نظام معلوماتي بغية تحسين نقل المعلومات.

-إنشاء هيئات تكلف بالاستماع إلى المحيط من اجل فهم متطلباته.

-ضرورة تفعيل "اللجنة الوطنية للتقييم"(CNE) كما جاء في قانون توجيه التعليم العالي في 23فيفري 2008.

-ضرورة إنشاء "خلايا لضمان الجودة "(CAC) على مستوى القسم، الكلية والجامعة.

-تقييم التكوين: ان تقييم جودة التكوين ونوعيته تقاس من خلال المطابقة مع الأهداف المسطرة في عروض التكوين. لذلك يجب وضع "خلية جودة"(cellule-qualité) (على مستوى كل مؤسسة جامعية) مكلفة بإجراء تقييم مرحلي (بداية المسار، نصف المسار، نهاية المسار). ويجب أن يشارك في تقييم نهاية المسار كل من الطلبة، الشركاء الاجتماعيين-الاقتصاديين (les partenaires socio-économiques).كما يمكن تكليف هذه الخلية (خلية الجودة) بمتابعة او صيرورة خريجي الجامعة على مستوى سوق العمل.

***انشاء خلايا ضمان الجودة:** تبعا لتوصيات الخبراء، تم وضع (على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي في الجزائر)"خلية ضمان الجودة "(une cellule d'assurance-qualite) يترأسها مسؤول ضمان الجودة(RAQ).

***انشاء اللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES):** تبعا لتوصيات الملتقى الدولي حول ضمان الجودة –جوان 2008-المذكور أعلاه، تم إنشاء هذه اللجنة الوطنية (CIAQES) من خلال القرار رقم 167 المؤرخ في 31ماي 2010 من طرف وزير التعليم العالي والبحث العلمي. ومن اهم مهام هذه اللجنة ما يلي:

-مساعدة وتشجيع تطوير تطبيقات ضمان الجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، ومتابعتها، والعمل خاصة على ترسيخ "التقييم الداخلي"(l'évaluation interne)، من اجل تحسين حوكمة هذه المؤسسات في ضوء التطور الدولي لأنظمة التعليم العالي.

-تطوير مرجعية وطنية لتقييم البرامج والمؤسسات الجامعية في ضوء المعايير والمقاييس الدولية(normes et standards internationaux)

-وضع وتطوير خطة معلومات وتحسيس لفائدة مسؤولي الخلايا(RAQS).

-تطوير برنامج تكوين خاص بهؤلاء المسؤولين(RAQS).

-جمع العناصر الأساسية لتحديد سياسة وطنية ونموذج ضمان جودة وتحضير الظروف لإنشاء "وكالة"(Agence) تكلف بتفعيل هذه السياسة على ارض الواقع.

***اهم الأنشطة التي قامت بها اللجنة الوطنية لضمان الجودة في الجزائر:**

-تكوين أعضاء هذه اللجنة بين جوان ومارس 2011 (تكوين عن بعد) من طرف المعهد الدولي للتخطيط التربوي (IIPE) المتواجد بباريس (فرنسا) والتابع لليونسكو.

-زيارات أعضاء اللجنة لمجموعة من المؤسسات الجامعية والوكالات الخاصة بضمان الجودة على مستوى مجموعة من الدول منها بلجيكا، فرنسا، اسبانيا وكندا.

-تطوير برنامج تكويني لفائدة مسؤولي خلايا ضمان الجودة (RAQS)بين 9 - 31 جانفي 2012 بجامعة باتنة.

-تطوير مرجعية وطنية لتقييم البرامج والمؤسسات الجامعية في ضوء المرجعية المنجزة من طرف مشروع(Tempus Aqi Umed-2009) المنجز في إطار المشروع الجهوي "تعزيز ضمان الجودة الداخلية في جامعات المتوسط (الجزائر-المغرب-تونس) هذا البرنامج شمل من الجزائر جامعات بومرداس وقسنطينة والمدرسة العليا للتعليم التكنولوجي بوهران.

إن مرجعية ضمان الجودة المنجزة من طرف مشروع (Aqi-Umed) يتكون من **أربعة ميادين كبرى** وهي: التكوين; البحث; الحوكمة (Gouvernance) الحياة في الجامعة.

كل من هذه المجالات يتفرع إلى حقول ثم إلى مؤشرات نوعية. فاللجنة الوطنية لضمان الجودة (CIAQES) قامت بإنشاء مرجعيتها الخاصة التي تحتوي على **سبعة مجالات**، أي المجالات الأربعة المذكورة أعلاه، إضافة الى **ثلاثة مجالات** أخرى وهي: الهياكل ;التعاون الدولي وما بين الجامعات ; العلاقات مع المحيط الاجتماعي –الاقتصادي.

***انشاء اللجنة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي(CNE):** إن هذه اللجنة(CNE) تتكون من عضوين مختلفين:

-المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطور التكنولوجي والذي سمي**"المجلس".**

-واللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي والتي سميت **"اللجنة".**

لقد تم إنشاء هذين العضوين بمرسومين تنفيذيين رقم 35-10بالنسبة "للمجلس" ورقم 36-10بالنسبة "للجنة",مؤرخين في 21 جانفي 2010 ومنشورين في الجريدة الرسمية رقم 06بتاريخ 24جانفي 2010.وتم تعيين أعضاء هذين العضوين من خلال القرارات الوزارية رقم 738بالنسبة

"للمجلس"و739بالنسبة "للجنة".ومن أهم المهام التي أسندت إلى لجنة تقييم مؤسسات التعليم العالي(والتي تعنينا على وجه الخصوص في هذا البحث) ما يلي:

-تقييم اعتيادي لجميع أنشطة مؤسسات التعليم العالي.

-وضع نظام مرجعي ومعياري يمكن من توجيه سياسة التقييم في التعليم العالي.

-تحليل أداء هذه المؤسسات وإبراز توصيات بغية تحسين متواصل للفعالية الداخلية والخارجية.

-تفحص "تقريرات التقييم الداخلي"المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي.

-تحريك ديناميكية تطوير "التقييم الذاتي"(l'auto-évaluation).

-الإشراف على الفرق المكلفة بإجراء التقييم الداخلي(l'évaluationinterne).

-ترقية علاقات مع أعضاء مشابهة عبر العالم مختصة في "التقييم"و"ضمان الجودة".

ومن خلال هذه المهام ترجمت هذه اللجنة الوطنية المهام السابقة الذكر إلى"أهداف إستراتيجية"و"أهداف إجرائية"من اجل التمكن من تقييم موثوق لمختلف أنشطتها.

من خلال هذه الأهداف تطمح هذه اللجنة الوطنية الى الاهتمام والانشغال الدائم بعملية التقييم على مستوى مؤسسات التعليم العالي. وفي هذا الإطار توضح هذه اللجنة الوطنية ان عملية التقييم يجب أن تشكل مساعدة لاتخاذ القرار وليس إصدار "أحكام تقويمية"(des jugements de valeur). فهي ترمي خاصة الى التأكد من أن الأهداف المنتظرة من طرف مؤسسات التعليم العالي قد تم تحقيقها بشكل مقبول ومرضي وان النتائج المخططة تستجيب فعلا لمتطلبات مستخدمي منتوج وخدمات هذه المؤسسات.

***الأنشطة التي تم إنجازها على ارض الواقع من طرف هذه اللجنة الوطنية:**

-إعداد تقرير تقييمي حول التعليم العالي في الجزائر (مارس2013): قام أعضاء هذه اللجنة الوطنية بمجموعة من الأشغال بغية إعداد وتوجيه التقرير المذكور أعلاه إلى السيد وزير التعليم العالي.هذا التقرير الذي تم إنهاؤه في شهر مارس 2013 تطلب مجموعة من الأنشطة والأشغال منها:

-إعداد "قانون داخلي"، ورقة الطريق والتوزيع الزماني لأنشطة اللجنة.

-تقييم الوضع الحالي للتعليم العالي في إطار نظام (ل م د).هذا التقييم أنجز اعتمادا على مختلف الأشغال التي قامت بها مجموعة من الهيئات التابعة لوزارة التعليم العالي (اللجنة الوطنية للتأهيلCNH),(الندوات الجهوية CR),(اللجنة الوطنية لضمان الجودة CIAQES),الخ,. وخاصة اعتمادا على تقارير التقييمات التي قام بها خبراء اللجنة الوطنية للتأهيل(CNH) على مستوى العديد من مؤسسات التعليم العالي في شرق ووسط وغرب البلاد .هذا التقييم للوضعية الحالية لإصلاح

(ل م د) من طرف هذه اللجنة الوطنية (CNE) سمح بإبراز مجموعة من التوصيات تم ادراجها في التقرير النهائي الذي وجه الى السيد وزير التعليم العالي في مارس 2013 كما سبق ذكره أعلاه.

-إعداد "استبيان"لتقييم عروض التكوين لمسارات (ل م د) التي بدأت في 2004 وتمت في 2012. تم إعداد هذا الاستبيان من طرف أعضاء هذه اللجنة ووجه الى كل الجامعات الجزائرية التي تبنت نظام (ل م د) منذ سنة 2004 .

-إعداد مجموعة من مؤشرات مفتاحيه للأداء(ICP) كان الهدف منها مساعدة العملية التقييمية وتحسين النوعية على مستوى الجامعات الجزائرية.

خلاصة: من خلال كل ما تم عرضه وتوضيحه أعلاه حول عملية وضع وتفعيل نظام ضمان الجودة على مستوى التعليم العالي في الجزائر، يمكن القول وبكل تأكيد ان عمل كبير ومعتبر تم فعلا إنجازه منذ سنة 2008.لكن الغريب في الأمر هو عدم ترجمة كل هذه الأعمال على ارض الواقع... وخاصة استغلال كل التكوين والكفاءات التي حصل عليها مسؤولي خلايا ضمان الجودة (les(RAQS وأعضاء كل من (CIAQES) و(CNE).

II-إصلاح (ل.م.د) في الجزائر بغية تحسين نوعية التكوين:

لقد تمت الإشارة على مستوى النقطة السابقة من هذا المقال إن "مشروع بولونيا" Processus de (Bologne) أو (ل م د) بالتسمية الفرنسية, جاء في إطار الإصلاحات العالمية في مجال التعليم العالي الذي أصبح مطالبا أكثر من أي وقت بمواجهة التحديات والمشاكل والتوجهات المذكورة أعلاه مثل: التحجيم من خلال تزايد الطلب على التعليم العالي, ضرورة تنوع عروض التكوين لمواكبة الحاجات الجديدة لاقتصاد المعرفة, تدويل التعليم العالي ,صعوبات التمويل والضرورة الملحة لتحسين التكوين وضمان الجودة للتمكن من الاستجابة إلى متطلبات مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أي الاستجابة الى الحاجات الجديدة الاجتماعي-اقتصادية (les nouveaux besoins socio-économiques)

هذا الإصلاح الجديد (ل م د) الذي تبنته الجامعة الجزائرية منذ سنة 2004لنفس الأغراض (تحسين نوعية التكوين وضمان الجودة لرفع القدرة على الاستجابة للمتطلبات الجديدة لسوق العمل وعالم الشغل والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة) يتضمن مجموعة من الأهداف موجهة نحو تحقيق هذه الأغراض. لعل من أهم هذه الأهداف (أهداف إصلاح نظام ل م د) على المستوى الدولي وعلى مستوى الجامعة الجزائرية ما يلي:

-تبني نظام شهادات سهلة المقروئية والمقارن ; ترقية الحركية الطلابية (mobilité) ; ترقية التعاون الدولي في مجال تقييم النوعية (أو الجودة); ترقية التكوين على مدى الحياة ; تعزيز نظام ضمان الجودة

من خلال تبني مؤشرات ومعايير تتعلق بتسيير ضمان الجودة في التعليم العالي ; تحسين"القدرة التوظيفية"(l'employabilité) (توجيه وإدماج مهني); تطوير متواصل لنوعية ونجاعة التعليم العالي من خلال تشجيع طرق تركز على الطالب وعلى الربط بين التعليم والبحث ,وكذلك من خلال استعمال التكنولوجيات الجديدة الرقمية.

ان تبني نظام (ل م د) من طرف الجامعة الجزائرية يهدف بصفة عامة إلى تجاوز كل النقائص التي كانت تظهر جليا على مستوى ما يسمى ب"النظام الكلاسيكي"(système classique) وتحقيق مجموعة من الأهداف منها: تحسين نوعية التكوين الجامعي; تسهيل الإدماج المهني للطلبة; التمكين من التكوين على مستوى الحياة; فتح الجامعة الجزائرية على محيطها الخارجي; مطابقة نظام التعليم العالي في الجزائر مع بقية العالم(Berrouche et Berkane,2008)

*يظهر بكل وضوح إن أهداف نظام (ل م د)على المستوى الدولي وعلى مستوى الجامعة الجزائرية مرتبطة بقوة بتفعيل وفعالية نظام ضمان الجودة الذي يشكل –من خلال مؤشرات ومعايير جودة واضحة- الركيزة الأساسية التي تمكن هذا الإصلاح (ل م د) من تحقيق أهدافه الطموحة المذكورة أعلاه. كما يتضح عند هذا الحد ان "عملية التقييم"(le processus d'évaluation) أي تقييم التعليم والتكوين هي القاعدة الوحيدة التي يرتكز عليها نظام ضمان الجودة: لا يمكن تحسين نوعية التكوين دون تقييم كل العناصر التي تشكل العملية التكوينية. من جهة أخرى يتضح من كل ما سبق ذكره إن مؤسسات التعليم العالي في الجزائر مطالبة خاصة –إضافة إلى الانطلاق الشامل في عملية تقييم التعليم والتكوين- بالاهتمام الكبير بتحضير الطلبة إلى سوق العمل وعالم الشغل (employabilité) وإدماجهم المهني، بفتح الجامعة على محيطها الخارجي وبتطوير عملية التكوين على مدى الحياة . طبعا هذا الاهتمام الكبير يجب أن يتضمن عروض التكوين (محتويات البرامج) والأستاذ الجامعي الذي لا يمكن تحقيق كل هذه الأهداف الطموحة وتحسين نوعية التكوين إلا من خلاله.

إن السؤال الذي يمكن طرحه عند هذا الحد هو: كيف يمكن تجسيد هذا الاهتمام على ارض الواقع من طرف الجامعة الجزائرية؟ أو بعبارة أخرى ماذا يجب عمله على مستوى كل مواضيع هذا الاهتمام السابقة الذكر من اجل تحقيق أهداف نظام (ل م د) وتحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر في ضوء معايير الجودة؟

لعل جزء كبير من الإجابة على هذا السؤال تكمن في مجموعة الاستراتيجيات المذكورة اسفله.

III- بعض الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها واعتمادها كمؤشرات لتحسين نوعية التكوين الجامعي:

انطلاقا من أن سوق العمل وعالم الشغل حاليا –على مستوى كل بلدان العالم بما فيها الجزائر- تتغير باستمرار تحت تأثيرات التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة وتطور العلم والمعرفة ,وان الكفاءات المكتسبة في الجامعة أصبحت تسقط بسرعة مقارنة بالماضي حيث تظهر ضرورة تجديدها وتحديثها باستمرار, يلح كل الخبراء والباحثين في هذا المجال بقوة على ضرورة مراعاة واعتماد- من طرف مؤسسات التعليم العالي- مجموعة من الاستراتيجيات والأنشطة على مستوى العوامل والعناصر المتعلقة بعملية التكوين الآتية: برامج التكوين (المحتوى) ; تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي; هيئة التدريس(الأساتذة); مصالح إعلام ومساعدة الطلبة (مصالح ومراصد الحياة الطلابية);الطرق المستعملة لتقييم التكوين الجامعي; التكوين المتواصل.

1- على مستوى برامج التكوين (المحتوى): هناك نقطتين أساسيتين (نوعين من الاستراتيجيات) يمكن مراعاتها واعتمادها على مستوى "برامج التكوين":

*الكفاءات والقدرات الشخصية والاجتماعية لدى الطلبة والتي تدعى كذلك اليوم "القدرات المفيدة للعمل"(compétences utiles au travail).

*إشراك المسؤولين في القطاع المهني في عملية تطوير البرامج وعروض التكوين من اجل تسهيل إدخال هذه "القدرات المفيدة للعمل" ومطابقة البرامج لتطور المعرفة وسوق العمل من اجل تحسين تحضير الطلبة إلى عالم الشغل أي تحسين القدرة التوظيفية للطلبة (employabilité) .

أما فيما يخص "القدرات المفيدة للعمل" فالكثير من الأبحاث الدولية **(**2001, OCDE**)** تؤكد على القدرات التالية: القدرة على التحليل وتطبيق المعارف على المشاكل الملموسة; القدرة على تحليل المشاكل التنظيمية; القدرة على فعالية الاتصال بالآخرين; القدرة على تحمل المسؤوليات; القدرة على التكيف مع المتغيرات على مستوى عالم الشغل وسوق العمل; القدرة على الاستعمال الفعال للإعلام الآلي; القدرة على الإقدام وروح المبادرة (كفاءات تمكن خريجي الجامعة من ان يكونوا ليس فقط طالبي توظيف ولكن كذلك قادرين على خلق التوظيف); القدرة على التعلم.

هذه الكفاءات والقدرات المفيدة للعمل، والتي تلح الكثير من الأبحاث على ضرورة محاولة إدخالها ضمن برامج التكوين، تمكن من تكوين طلبة قادرين على تكيف أحسن مع التغيرات المستمرة لعالم الشغل. كما يشير إليه أغلبية الباحثين, إن المجتمع المهني يتطلب اليوم عدم **"التخصص الحاد"**(formation pointue)، لأن الأفراد الذين تعلموا المرونة واكتسبوا "تكوينا عاما"

(formation générale) يتكيفون أحسن مع التغير .بصفة عامة يجب ان تظهر من خلال برامج التكوين كل المواد التي يمكن ان تسمح باكتساب القدرات المذكورة أعلاه وهيئة الأساتذة الجامعيين مطالبة بالمساهمة الكبيرة في تحديد هذه البرامج (UNESCO déclaration mondiale,1998).

2- على مستوى تنظيم وهيكلة التكوين الجامعي: ان "الاستراتيجيات والأنشطة"المقترحة على مستوى تنظيم وهيكلة التكوين تخص بصفة عامة ضرورة التقارب بين "التعليم"و"القطاع المستخدم" .فكل التأكيد متعلق بضرورة تنظيم تكوين يسمح للطلبة خلال مسارهم الدراسي بالتعامل مع الحياة المهنية الموافقة مع مجالهم الدراسي من خلال "تربصات ميدانية"(stages pratiques) على مستوى عالم الشغل. كما يجب أن يكون إشراف وتقييم الطلبة المتربصين من طرف الأساتذة المكونين وكذلك من طرف المهنيين المستقبلين.إضافة إلى أهمية احتكاك الطلبة بالحياة المهنية خلال مسارهم التكويني، فان تمكينهم من استعمال الإعلام الآلي والتكنولوجيات الحديثة يساهم في ترقية قدراتهم التوظيفية.

3- على مستوى هيئة التدريس(الأساتذة): إن أغلبية الدراسات والأبحاث تلح على أهمية منح "الأساتذة الجامعيين"فرص مختلفة للتكوين والتحسين المهني بما في ذلك "التكوين البيداغوجي" (formation pédagogique). يجب تشجيع أساتذة التعليم العالي على كسب وتحسين خبرة في المجال المهني الموافق إلى مجالهم التعليمي.

-من جهة أخرى فالاستراتيجيات المقترحة لتحسين نوعية التكوين على مستوى عنصر **"الأساتذة"**تشمل كذلك تبادل التعاون بين أساتذة الجامعة وإطارات عالم الشغل.إن هذا التبادل يمكن ان يتم من خلال إشراك إطارات عالم الشغل في التدريس بالجامعة عن طريق الممارسة الجزئية (enseignement à temps partiel) من جهة، وإشراكهم كذلك مع الأساتذة في مشاريع إعداد وتقييم وتعديل برامج التكوين من جهة أخرى.

4- على مستوى مصالح إعلام ومساعدة الطلبة (مصالح ومراصد الحياة الطلابية): لقد أكدت دراسات وأبحاث عديدة وحديثة على الأهمية القصوى " لمصالح الإعلام والمساعدة" لفائدة الطلبة. فهذه "المصالح"و"المراصد" تكلف بإعلام الطلبة حول تطورات سوق العمل والتوظيف على مستوى عالم الشغل. يمكن القول إن هناك نوعان من مصالح المساعدة الإعلامية والتوجيهية للطلبة:

ا- المصالح التي يجب إنشاؤها على مستوى الأقسام والكليات والجامعات والتي يرتكز دورها في مساعدة الطلبة على فهم عالم الشغل وتسهيل عملية إدماجهم المهني بعد الحصول على شهاداتهم الجامعية .

ب- المصالح المسماة "بالمراصد" (Observatoires) : وهي غالبا ما تكون مؤسسات وطنية تهتم بالعلاقات بين التكوين والتوظيف. يتمثل دورها الرئيسي في جمع ومعالجة المعلومات الكمية والكيفية

حول عملية الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي وتقديمها إلى كل المؤسسات المعنية . لذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إنشاء مثل هذه الأجهزة والمصالح بمختلف أنواعها، المحلية والجهوية والوطنية لأنها تشكل **قنوات دائمة** بين الجامعة وعالم الشغل. فهي تلعب دورا هاما في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل وتحسين قدراتهم الوظيفية (leur employabilité) وعملية إدماجهم المهني، وبالتالي فهي تساهم في تحسين نوعية التكوين الجامعي.(بوزيد،2002، ص.ص289-290).

5- على مستوى تقييم التكوين الجامعي:ان تقييم التعليم العالي من حيث "النوعية"و"النجاعة" (الفاعلية) أصبح أمرا ضروريا وواجبا من واجبات ومهام التعليم العالي. ان التعليم العالي أصبح اليوم مطالبا أمام السلطات العمومية المعنية والمجتمع بصفة عامة بتقديم توضيحات حول مدى جودة ونوعية وفاعلية تكوينه في ضوء المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. وكذلك حول مدى ملائمته مع متطلبات المجتمع الدولي الذي يعيش تطورات سريعة ومتواصلة.

ان تقييم التعليم العالي (l'évaluation de l ES) يجب أن يشمل كل العناصر التي تدخل ضمن العملية التكوينية: تقييم البرامج، تقييم الطرق البيداغوجية، تقييم مختلف الوسائل المتوفرة لدى الطلبة من إعلام ألي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، تقييم التسيير الإداري...الخ.

- لقد سبق وان اشرنا في هذا المقال على أن "نظام ضمان الجودة " في التعليم العالي يعتمد أساسا على "التقييم" وانه لا يمكن تحسين نوعية التكوين وضمان جودته إلا من خلال "عملية التقييم".لذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي في الجزائر الانطلاق العاجل في تقييم شامل لكل العناصر التي تدخل ضمن العملية التكوينية في الجامعة ,وهذا طبعا في ضوء معايير ضمان الجودة الذي تم التطرق إليه بالتفصيل في النقطة السابقة من هذا المقال. يجب الإشارة كذلك إلى أن نظام التقييم في التعليم العالي لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا تم كذلك تطوير ووضع طرق تقيم من خلالها فعالية ونوعية نظام التقييم نفسه,أي تقييم نوعية نظام التقييم المستعمل(l'évaluation de la qualité du système d'évaluation utilisé).

- بصفة عامة يجب ان نتساءل على مستوى الأقسام والكليات والجامعة هل هناك نظام تقييمي يمكن ان نتأكد من خلاله على مستوى نوعية وجودة التكوين (على مستوى شعبة واختصاص معين) وهل هناك طرق يمكن التأكد من خلالها من نوعية وفعالية هذا النظام التقييمي نفسه (في حالة وجوده).

6-على مستوى التكوين المتواصل او التكوين على مستوى الحياة: يؤكد الخبراء والباحثين في مجال التعليم العالي على أهمية التكوين المتواصل على مستوى مؤسسات التعليم العالي ,لان خريجي الجامعات في حاجة اليوم الى العودة باستمرار الى الجامعة من اجل تجديد وتحديث معارفهم وكفاءاتهم في ضوء التطور السريع للعلم والتكنولوجيا وتأثيراتهم المتواصلة على سوق العمل و عالم الشغل والتغير المستمر

على نوع الكفاءات المطلوبة .لذلك فمؤسسات التعليم العالي في الجزائر مطالبة اليوم اكثر من أي وقت مضى من تطوير نظام التكوين المتواصل المسمى كذلك بالتكوين والتعليم على مدى الحياة (l'apprentissage tout au long de la vie /long life Learning).

خاتمة:

لقد عرف التعليم العالي على المستوى الدولي وفي الجزائر إصلاحات عديدة ومتواصلة اخرها مشروع بولونيا (processus de bologne) الذي تبنته الجامعة الجزائرية من خلال التسمية الفرنسية LMD.ان هذا النظام سطر مجموعة من الأهداف يطمح من خلال تحقيقها الى تحسين نوعية التكوين وضمان جودته بغية الاستجابة الى المتطلبات الاجتماعي-اقتصادية للبلاد من جهة والاستجابة كذلك الى المعايير الدولية في مجال ضمان جودة التعليم العالي. لكن التحقيق الفعلي لأهداف نظام ل م د في الجزائر مرتبط بتطوير واستعمال فعال لنظام ضمان الجودة، وهذا ما تم توضيحه في هذا المقال. ومن جهة أخرى فان تحقيق اهداف نظام ل م د وتحسين نوعية التكوين الجامعي في الجزائر مرتبط بالشروع في "عملية التقييم"(تقييم التعليم والتكوين) التي تشكل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها نظام ضمان الجودة. وكذلك بضرورة اعتماد ومراعاة مختلف الاستراتيجيات والأنشطة الأخرى التي تم التطرق اليها في هذا المقال نظرا لارتباطها القوي بتحسين نوعية وفاعلية التكوين الجامعي في ضوء معايير الجودة.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- جامعة سكيكدة (2012): *" ضمان الجودة في التعليم العالي"* فعاليات الملتقى الدولي الثاني.

- خلية الجامعة لضمان الجودة في التعليم العالي جامعة بسكرة(2008) 25-26 نوفمبر: *"ضمان جودة التعليم العالي: المبررات والمتطلبات"*، الملتقى البيداغوجي الرابع.

- فاروق شوقي البوهي (2014): *"التعليم العالي واتجاهات تطويره– من منظور مقارن* -" كلية التربية، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

- نبيل بوزيد (2002):*"أهمية تحضير الطلبة الى الحياة المهنية في ضوء مشاكل التعليم العالي وعلاقته بعالم الشغل"*، في: بحوث الملتقى العربي المنظم على هامش الاجتماع السنوي الثالث لجمعية كليات ومعاهد التربية للجامعات العربية.

-Tait في: حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي وهاشم فوزي العبادي (2008): *"إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي "*، ط1،عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

– Berrouche et Berkane (2008) 27-28 avril : « La réforme LMD en Algérie et les enjeux de l'enseignement supérieur », in : Actes du Colloque International organisé à l'Université d'Oum.El.Bouaghi. - Bogue (1998) in : (CSEQ 2012) : « L'assurance qualité dans l'enseignement universitaire, une conception à promouvoir et à mettre en œuvre», Québec. - BOUZID N., BERROUCHE Z. (2012) : « Assurance qualité dans l'enseignement supérieur », Module 2, CIAQES.
- CIAQES (2012)28-30Avril : « Introduction à la qualité », Sessions de formation des responsables d'assurance qualité (RAQs) – Session I.
-CNRSE : Commission Nationale pour les Réformes du Système Educatif (2001) : « Chantiers enseignements supérieur ».
– David Woodhouse (1999) : « Qualité et assurance qualité », IMHE, OCDE. – Donald Ekong in : Bouzid et Berrouche (2012) : « Assurance qualité dans l'enseignement supérieur » (ref.op.cit). -- Jhon V. Byrne (1999) : « La maitrise des changements, défi pour les dirigeants de l'enseignement public supérieur » ,OCDE, GES, VOL 11. -Martin M, Stella A (2007) : « Assurance qualité externe dans l'enseignement supérieur, les options», UNESCO, paris.
– OCDE (2001) : « Analyse des politiques d'éducation : enseignement et compétences, CERI » : Centre for Education Research and Innovation (Centre pour la recherche et l'innovation, dans l'enseignement supérieur).
– UNESCO (1998)5-9 Octobre : « Conférence mondiale de l'enseignement supérieur », déclaration mondiale de l'enseignement supérieur, UNESCO, Paris.